

## وثائق دولية

### رسالة من وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر، إلى زعيم الأكثرية في مجلس الشيوخ روبرت دول، بشأن التشريع المقترح لنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس واشنطن، 20/6/1995.\*

[كان الباعث على إرسال رسالة الوزير كريستوفر، والتي حظيت بموافقة الرئيس، هو التشريع المقترح من جانب السيناتور دول لنقل السفارة الأميركية إلى القدس. وفي الوقت ذاته، وفي 20 حزيران/يونيو أيضاً، أرسل 256 عضواً في الكونغرس رسالة إلى كريستوفر يحثون فيها على نقل السفارة. ورسالة أعضاء الكونغرس تتطابق تطابقاً شبه كامل مع الرسالة التي وقّعها 93 سيناتوراً في آذار/مارس. أما رسالة كريستوفر فقد وفّرتها وزارة الخارجية].

عزيزي زعيم الأكثرية،

أكتب إليك لأعبر عن اعتراضي على التشريع رقم S770 الذي يجبر الإدارة على نقل سفارتها إلى القدس. ومن المهم، بالنظر إلى حساسية الموضوع، ألا يكون ثمة أي سوء فهم لما هو عليه موقفنا. ليس ثمة أي موضوع يتعلق بالمفاوضات العربية الإسرائيلية أكثر حساسية من موضع القدس. ولهذا السبب بالذات، فإن أية محاولة من جانب الكونغرس لإبراز هذا الموضوع محاولة تنقصها الحكمة، ومن الممكن أن تأتي بالضرر الفادح على نجاح عملية السلام.

أنا لا أقول هذا القول بخفة وسهولة، كما أنني لا أقوله من دون أن أدرك عمق الشعور السائد في الكونغرس بشأن نقل السفارة الأميركية إلى القدس. فالرئيس وأنا ندرك هذه المشاعر إدراكاً تاماً، كما ندرك الأسباب من ورائها. وقد عبّر الرئيس عن موقفه حيال هذا الموضوع خلال حملته الانتخابية سنة 1992، وهو لا يزال يلتزم ذلك الموقف. غير أنه قال آنئذ وفي مرات عديدة لاحقة، أنه لن يأتي بأية خطوة قد تعرقل عملية التفاوض وتشجيع السلام في الشرق الأوسط. ولا ريب في أن التشريع S770 سيؤدي إلى مثل هذه النتيجة. إن التزام الرئيس بتشجيع السلام في الشرق الأوسط كان ولا يزال أحد أهم أولوياته في السياسة الخارجية. وهو التزام لجميع الرؤساء الذين سبقوه منذ قيام دولة إسرائيل. والرئيس يعرف، كما أعرف أنا، مدى أهمية إنجاز السلام والأمن لإسرائيل ولمصالحنا القومية. لقد عملنا بتعاون وثيق مع زعماء إسرائيل سعياً لمصالحنا المشتركة. وإن العلاقة الثنائية الإسرائيلية الأميركية لم تكن أقوى مما هي الآن، والرئيس وأنا أيضاً فخوران بهذه الحقيقة. إن دعمنا لإسرائيل سيبقى قوياً وثابتاً وسنعمل بنشاط لمساعدة إسرائيل في إنجاز السلام مع جيرانها. ونظراً إلى التقدم العظيم الذي تم في العامين الماضيين، فإن هذا الهدف، ولربما أول مرة في التاريخ، يبدو قريب المنال. وبما أنني عائد لتوي من الشرق الأوسط، فأنا مقتنع اقتناعاً أرسخ بفرص التقدم التي من شأنها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى سلام حقيقي. وينبغي ألا نخطو خطوات تزيد في صعوبة تحقيق هذا الهدف التاريخي. ومع ذلك، ليس ثمة من موضوعات من شأنها أن تقوّض المفاوضات وتعدّد فرص السلام أكثر من التركيز السابق لأوانه على القدس. فالموضوعات المطروحة على بساط البحث معقّدة بما فيه الكفاية من دون إبراز

ما قد يكون الموضوع الأكثر حساسيةً وعاطفة للعرب والإسرائيليين، المسيحيين والمسلمين على حد سواء. إن أعداء السلام سيستخدمون موضوع القدس لتأجيج المشاعر ولمهاجمة الذين يرغبون في نجاح المفاوضات. والقدس رمز عميق القوة لآمال وأماني الفرقاء كافة. لذا ففي إمكان هذا الموضوع أن يقسم ويستقطب ويصرف الأنظار عن الموضوعات الرئيسية التي هي في قيد التفاوض حالياً.

لقد تفهم الفلسطينيون والإسرائيليون هذه الحقيقة حين وافقوا في "إعلان المبادئ" على أن موضوع القدس سيبحث في مفاوضات الوضع النهائي. وقد أدركوا أن تأجيل هذا الموضوع البالغ الحساسية أمر حيوي إذا أُريد للتقدم أن يستمر. ومفاوضات الوضع النهائي قد فُرض لها أن تبدأ في أيار/مايو 1996. إن ضمان سلامة المفاوضات أمر أكثر حيوية اليوم من أي وقت مضى. وهذه العملية تدخل الآن مرحلة دقيقة جداً. فقد حدد الإسرائيليون والفلسطينيون تاريخ الأول من تموز/يوليو للاتفاق بشأن المرحلة الثانية من اتفاق أوسلو، بما في ذلك الاتفاق بشأن انتخابات للمجلس الفلسطيني. ومن المقرر أن يبدأ رئيسا الأركان في سورية وإسرائيل محادثات بشأن المسائل الأمنية في 27 حزيران/يونيو. وعدد قليل فقط من الأعمال له من التأثير والضرر الفادح على هذه الجهود ما لقيام الولايات المتحدة بدفع موضوع القدس إلى الأمام، والولايات المتحدة هي المشرف الرئيسي على عملية السلام هذه. والواقع أننا استخدمنا أخيراً حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد قرار يدفع موضوع القدس إلى الأمام وللأسباب ذاتها. وفي الآونة الأخيرة علّق رئيس الحكومة رابين أعمال الاستيلاء على الأرض في القدس، الأمر الذي خفّف من التركيز على موضوع القدس. وآخر ما نريده هو أن تسعى الولايات المتحدة، وفي هذه الآونة بالذات، لإعادة التركيز على القدس.

كما أن معارضتي لهذا التشريع متجذرة وبعمق في المبادئ الدستورية. فقد أصدر مكتب الاستشارة القانونية في وزارة العدل رأياً أرسله إلى محامي البيت الأبيض، ومفاده أن هذا التشريع يمثل اعتداءً غير دستوري على سلطات الرئيس الحصرية في مجال الشؤون الخارجية. ولأن هذا التشريع يسعى لإجبار الرئيس على بناء وفتح سفارة في مكان معين ولأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية، فإنه يتعارض مع مبدأ فصل السلطات الوارد في الدستور. وهذا الموقف يتماشى مع مواقف اتخذتها الإدارة الحالية والإدارات السابقة حيال تشريعات مشابهة تهدف إلى فرض تحديد أماكن المنشآت الدبلوماسية والقنصلية. من هنا، فإنني سأكون مخلصاً بواجبي إن لم أُشر على الرئيس بأن يعترض على هذا الخرق غير الدستوري لصلاحيات منصبه.

وفي ضوء ما تقدم، وإذا لم تعالج المسائل الدستورية والسياسية المشار إليها أعلاه على نحو ملائم، فسأقترح على الرئيس أن يستخدم حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القانون S770 إذا عُرِض عليه للموافقة. كنت أتمنى أن يكون الأمر على غير ما هو عليه، لكن، ومن أجل السلام في الشرق الأوسط ومسؤولية الرئيس الدستورية في مجال السياسة الخارجية، لا خيار لي سوى أن أفعل ذلك.

بإخلاص

وارن كريستوفر

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)